Buḥūth Online
مجلة محكمة تصدر إلكترونيا

وحدة النشر العلمي

بحوث

مجلة علمية محكمة

العلوم الإنسانية والإجتماعية

المجلد 2 العدد الحادي عشر- نوفمبر 2022

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

رئيس التحرير
أ.د/ أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير
أ.د/ حنان محمد الشاعر
أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم والمعلومات
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير
د. أسماء كمال عبدالوهاب عابدين
مدرس علم النفس
كلية البنات جامعة عين شمس

مسئول الرفع الإلكتروني:
م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي
مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم

سكرتارية التحرير:
م.م/ علياء حجازي
مدرس مساعد علم الإجتماع

مسئول التنسيق:
م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي
معيدة تكنولوجيا التعليم
م/ هاجر سعيد محمد علي
معيدة تكنولوجيا التعليم

مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.
مجالات النشر: اللغات وآدابها (اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع – علم النفس – الفلسفة – التاريخ – الجغرافيا).
العلوم التربوية (أصول التربية – المناهج وطرق التدريس- علم النفس التعليمي – تكنولوجيا التعليم –تربية الطفل)
التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:
buhuth.journals@women.asu.edu.eg
يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://buhuth.journals.ekb.eg/
- ❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.
- ❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية.

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:
دار المنظومة– شمعة

قضايا الأحوال الشخصية كماعكستها السينما المصرية

ريهام علي محمد ابراهيم
باحث دكتوراه -اجتماع
كلية بنات للاداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، مصر
Rehamzahran855@yahoo.com

أ.د/ سامية قدري ونيس

أستاذ علم الاجتماع

كلية البنات – جامعة عين شمس

المستخلص:
تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل دور السينما المصرية في عرض ومناقشة قضايا الأحوال الشخصية وانعكاسها على السياسات المتعلقة بتغيير أو صياغة هذه القوانين، في ضوء السياق الاجتماعي العام الذي ظهرت فيه هذه الأعمال السينمائية. واعتمدت الباحثة على تحليل عينة من الأفلام التي ناقشت قضايا الأحوال الشخصية المصرية منذ بداية اهتمام السينما المصرية لكشف تأثير التحولات الاجتماعية بشكل عام وتأثير الحركة النسائية المصرية بشكل خاص على التغيير في هذه القضايا التي تهتم بها الأفلام ، وهذه الأفلام هي: (الزواج – دهب- أين عمري - الزوج العازب - الزوجة الثانية – نحن لا نزرع الشوك - أريد حلًا - أسفة أرفض الطلاق - الشقة من حق الزوجة - الجلسة سرية - التحدي - لحم رخيص - محامي خلع - اريد خلعًا). وتضمنت هذه الأفلام عدة قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية مثل: (بيت الطاعة، حضانة الأطفال ، زواج القاصرات ، تعدد الزوجات ، الطلاق ، النفقة ، النسب ، الخلع). وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه الأفلام تمثل صرخة نسوية من أجل العمل على تغيير هذه القوانين أو بعضها، واتضح أيضًا أنه لم تغير هذه الأفلام القوانين فحسب، بل غيّرت أيضًا نظرة المجتمع إلى المرأة ومعاناتها، وتعاطف معها جميع المنظمات والأفراد.

الكلمات الدالة: قضايا الأحوال الشحصية , السينما المصرية, قوانين الأسرة والأفلام السينمائية

مقدمة

تعد دراسة قضايا الأحوال الشخصية للمصريين واحدة من أهم القضايا التي لاقت اهتمامًا بالغًا منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة, فقد بدأ الاهتمام بها, من قبل الدراسين والمحللين والناشطات النسويات, ووسائل الإعلام المختلفة. ولاسيما السينما, وذلك منذ صدور أول قانون عام1920 وماتلاه من تعديلات علي هذا القانون. ورغم ذلك- مازالت هذه القضايا تمثل إشكالية لا للنساء وحدهن وإنما للرجال والاطفال وباقي افراد الأسرة, خاصة وأن هذه القوانين تم وضعها في سياقات اجتماعية معينة. ورغم تغير هذا السياقات مازالت هذه القوانين دون تغيرات تتلائم مع المستجدات والتطورات في دور المرأة ومكانتها في المجتمع, وقد أكدت العديد من الدراسات هذه التغيرات والتحديات التي واجهت هذه القوانين*[1].

وإلى جانب الدراسات التي تناولت بالتحليل قضايا الأحوال الشخصية, ثمة مجموعة أخري من الدراسات التي تناولت الآليات التي ساهمت بشكل لافت في صياغة وتعديل بعض هذه القوانين, ومن أهمها السينما المصرية*[*]التي كانت بمثابة الدافع لزيادة الوعي بضرورة تغيير بعض هذه القوانين, بالإضافة إلى الدور الذي لعبته السينما ومنظمات المجتمع المدني وأيضا الحركة النسائية المصرية, هذا بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة[2], والتى بدأت في الربع الأخير من القرن العشرين. بعبارة أخري, ثمة مجهودات مدنية وأخري حكومية ساهمت في دفع حركة التغيير.

وإذا ماعدنا إلي الدور الذي لعبته السينما المصرية في هذا الشأن, لايمكن أن نغفل دور الفيلم الاكثر تاثيرًا "أريد حلًا" عام1975 في تحريك الرأي العام, حيث انتجته السينما المصرية كرد فعل للمآسي التي شهدتها ساحات المحاكم المصرية آنذاك, الأمر الذي جعل السيدة "جيهان السادات" تقوم بالتوصية لتعديل بعض نصوص قانون الأحوال الشخصية التي تمنح للنساء بعض الحقوق وأهمها الاحتفاظ بشقة الزوجية, وهي القضية التي ناقشها فيلم "الشقة من حق الزوجة" بعد إصدار القانون رقم (44) لسنة 1979 والذي عرف ب"قانون جيهان" أو قانون "الشقة من حق الزوجة". وتوالت فيما بعد سلسلة من الأفلام التي تناقش هذا النوع من القضايا, والجدير بالذكر أن هذه الأفلام جاءت كرد فعل لسياسات اتخذت من قبل الدولة, وبعض هذه السياسات جاءت كرد فعل للأفلام السينمائية, ونذكر من هذه الأفلام علي سبيل المثال:

---

* *نظرعلي سبيل المثال:
- دراسة دراسة أمل أبوالخير أبو الخير طه(2016) " ،" التغير الاجتماعي وتشريعات الأحوال الشخصية في المجتمع المصري" ، قسم اجتماع ، كلية البنات جامعة عين شمس.
-MAHA MOHAMMED(2016) ,"THE DIVINITY OF PERSONAL STATUS LAW IN EGYPT" ,A Thesis Submitted to the Department of Law ,In partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in International Human Rights Law, The American University in Cairo, School of Global Affairs and Public PolicY
-Nathalie Bernard-Maugiron(2008), Baudouin Dupret," Breaking Up the Family: Divorce in Egyptian Law and Practice .Hawwa, Brill Academic Publishers, , pp.52-74
- دراسة حنان حليم(2005) , "الاثار الاجتماعية للخلع : دراسة مقارنة بين الخلع والتطليق, مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية
-Samia kadry,"sociological readings", unpublished paper, p.p 16,17

* انظرعلي سبيل المثال:
- دراسة اريج البدراوي زهران(2011) ، "السينما المصرية مصدرا لمعرفة المرأة بحقوقها" المجلة العربية لعلم الاجتماع - مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب جامعة القاهرة - مصر ، معا
- دراسة رباب السيد عبد العزيز(2010),"دور الأفلام السينمائية والمسلسلات التي يعرضها التليفزيون في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المصرية", دراسة تحليلية وميدانية , رسالة دكتوراة, قسم الإذاعة والتلفيزيون , كلية الإعلام , جامعة القاهرة

"أسفة ارفض الطلاق", "اريد خلعا" و"محامي خلع", وغيرها من الأفلام التي سوف تهتم بها الدراسة, والتي ساهمت في تحريك المجتمع والدعوة إلي تغيير الثقافة الذكورية والمطالبة بحقوق متساوية لكلًا من الرجل والمرأة.

إشكاليه البحث واسئلته

تسعي الدراسة إلى رصد وتحليل دور السينما المصرية في طرح ومناقشة قضايا الأحوال الشخصية وانعكاس ذلك علي السياسات المتعلقة بتغيير أو صياغة هذه القوانين, وإبراز الأفلام التي عكست التحولات في المجتمع المصري وانعكاساتها علي قضايا الأحوال الشخصية, وذلك في ضوء السياق الاجتماعي العام الذي ظهرت فيه هذه الأعمال السينمائية. **كذلك توضيح أهمية تلك الافلام موضوع الدراسة في تغيير الواقع المجتمعي والقانوني لتلك القضايا .**

وبالإجابة علي هذه التساؤلات تكون الدراسة قد حققت أهدافها المتمثلة في الوقوف علي الدور الذي لعبته السينما المصرية في تغيير قوانين الأحوال الشخصية في سياقات اجتماعية معينة, وتاثير هذه الافلام في تغيير الواقع القانوني لتلك القضايا المثارة داخل الافلام موضو الدراسة.

1- متي بدأت السينما المصرية الاهتمام بقضايا الأحوال الشخصية, وإلي أي مدي استطاعت مناقشتها من خلال الأفلام السينمائية؟
2- ما هي أهم الأفلام التي تناولت قضايا الأحوال الشخصية, ومانوع هذه القضايا التي طرحتها وناقشتها الأفلام السينمائية المصرية؟
3- ما العلاقة بين مضامين قوانين الاحوال الشخصية وطبيعة السياق الاجتماعي والمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع المصري؟
4- ماهي الآليات التي ساهمت في في صياغة أو تعديل قوانين الأحوال الشخصية, وما دور السينما في دفع هذا التغيير إلي الامام؟
5- ما تأثير المعالجة السيمنائية لقضايا الأحوال الشخصية علي المجتمع بشكل عام والمرأة والأسرة بشكل خاص ؟

أهمية البحث

1- **الأهمية النظرية**: رغم وجود دراسات عديدة حول قضايا الأحوال الشخصية, لكن الساحة العلمية تواجه نقصًا في الدراسات التي اهتمت بالمعالجة السينمائية لتلك القضايا, ونظرًا لاهمية دور السينما في تحريك الرأي العام ومن ثم تغيير الاوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية للمرأة فسوف تحاول الدراسة الراهنة الاسهام في رصد هذا الدور.
2- **الأهمية التطبيقية** : يمكن أن تساهم الدراسة في القاء الضوء علي السلبيات الموجودة في بعض القوانين كما تعكسها الأفلام السينمائية, مما يهيئ الفرصة للجهات المعنية لإعادة النظر في بعض قوانين الأحوال الشخصية باعتبار السينما مرآة تعكس الواقع, كما يمكن أن تسهم الدراسة في زيادة الوعي المجتمعي بالجانب الحقوقي لقضايا المرأة والأسرة.

التراث البحثي

تشكل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث أهمية خاصة في التوجيه النظري والمنهجي للدراسة, وسوف اعرض هذه الدراسات في محورين:

أولًا : الدراسات التي تناولت دور السينما المصرية في معالجة قضايا المرأة.

ثانيًا: الدراسات التي تناولت قوانين الأحوال الشخصية.

أولًا : الدراسات التي تناولت دور السينما المصرية في معالجة قضايا المرأة.

اهتمت دراسة (حازم انور محمد وأخرون, 2020) بقضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية التي تعرضها الأفلام السينمائية بالقنوات الفضائية المصرية، والتعرف على كيفية معالجة الفيلم للقضايا المطروحة, وتم اختيار القنوات التي حددتها الدراسة الاستطلاعية في القنوات التي حصلت على أعلى نسبة مشاهدة من قبل المبحوثات عينة الدراسة الاستطلاعية وهي(روتانا - نيل سينما).,وتم استخدام استمارة تحليل مضمون الافلام السينمائية بالقنوات الفضائية عينة الدراسة والتي تناقش قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية.وجاءت أهم نتائج البحث حيث احتلت قضية الطلاق على المرتبة الأولى بنسبة 18.6% من إجمالي مشكلات وقضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية بالأفلام السينمائية محل الدراسة، يليها مشكلة انخفاض الدخل في المرتبة الثانية ، ثم في المرتبة الثالثة مشكلة العنف ضد الرزجة بنسبة وأخيرا بالتساوي مشكلة عدم التكافئ الإقتصادي وقضية الزواج العرفي و قضية الحضانة ودعوى إثبات النسب وقضية زواج المحلل)

وسعت دراسة (مروة عبد الغني الصيفي,2019) إلى التعرف على كيفية معالجة الدراما المصرية لحالات الطلاق ومدى تأثيرها على اتجاهات الجمهور نحو المرأة المطلقة، وقد اعتمدت الباحثة على منهج المسح بشقيه التحليلي والميداني، و قد اعتمدت في إطارها النظري على نظرية الغرس الثقافي. و قد أجريت الدراسة التحليلية على عينة عمدية من المسلسلات و الأفلام المصرية التي تناولت موضوعات الطلاق المعروضة على قناتي دي إم سي دراما، و روتانا سينما)، وقداعتمدت على عينة عمدية من الجمهور المصرى من مشاهدي الدراما المصرية قوامها (400) مفردة، وتوصلت النتائج إلى أنه تم تقديم الشخصيات المطلقة في المسلسلات و الأفلام المصرية بشكل سلبي في المقام الأول، كما أكدت النتائج أن هناك علاقة ارتياطية إيجابية بين اتجاهات الجهور نحو المرأة المطلقة في الدراما المصرية و اتجاهاتهم في الواقع الفعلي .

كما تبحث دراسة(إلهام عاشور محمد ريش(2019) في رصد التغيرات الاجتماعية والسياسية الذي عكستها السينما في الفترة من 2005 إلى 2015م .والكشف عن تأثير التغيرات الاجتماعية والسياسية في الفترة من 2005 إلى 2015م على السينما , وتحليل دور السينما كإحدى الأنظمة الفرعية من النظام الثقافي العام الذي يشكل الإطار العام المعرفي والأيديولوجي, وأيضا رصد القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عكستها السينما في ذلك الفترة.واستخدمت الدراسة منهج المسح بشقيه الوصفي، والميداني. وأعتمدت هذه الدراسة على أداتين هما تحليل المضمون لـــ(66) فيلماً.وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن السينما المصرية عكست صورة الواقع الاجتماعي والسياسي المصري، وتناولت بطريقة رصينة وجادة قضاياه الحيوية المتمثلة في عده قضايا؛ منها الفقر، ومشكلات المهمشين في المجتمع، ومشكلات المرأة والشباب، والمخدرات، وقضايا الشرف والإنجاب، ومشكلات الأسرة، وفساد القطاع العام. كما تناولت قضايا مهمة للمرأة المصرية كقضية العنوسة، والتحرش والنظرة الدونية إلى المرأة.

في حين اهتمت دراسة(إنجي حلمي محمود, 2014) بالتعرف علي القضايا الأسرية التي تعرضها الأفلام السينمائية ومعرفة كيفية معالجة الفيلم وعرضة للمشكلة المطروحة وطرح حلول لها إن وجدت الحلول، والتعرف علي كثافة ودوافع مشاهدة الشباب الجامعي للأفلام السينمائية المقدمة بالقنوات الفضائية، واستخدمت نظرية (الغرس الثقافي)، واعتمدت علي منهج المسح الإعلامي وطبقت الدراسة علي عينة قوامها (٤٠٠ مفردة) من طلبة وطالبات الجامعة. وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حجم المشاهدة وإدراك الشباب الجامعي للواقع الإجتماعي للمشكلات الأسرية بما يشابة ما يعرض في الأفلام السينمائية بالقنوات الفضائية.

كما هدفت دراسة (شيماء سمير بكرى,2012) إلى التعرف على الطلاق كمشكلة اجتماعية كما طرحتها الأفلام السينمائية المصرية في الفترة من (١٩٦٠-٢٠١٠) ,وقد استخدمت الباحثة استمارة استبيان علي عينة قوامها ٢٠٠٠ مفردة بحثية، واستخدمت مجموعة من النظريات: كالنظريات الاجتماعية البنائية الوظيفية والمادية التاريخية وأيديولوجيا معالجة ظاهرة الطلاق-نظرية الصراع وإشكالية التفكك الاسرى, وغيرهم من النظريات التي تساعد البحث.وتمثلت نتائج الدراسة في أن أهم الأسباب التي ركزت عليها الأفلام هي الغيرة والشك والخيانة واختلاف المستويات الأجتماعية والاقتصادية هي أسباب تقترب كثيرة من الواقع، لكن تظل الآثار السلبية المترتبة على الطلاق لم تقدم لها الأفلام بشكل جيد، وتظل المعالجة السينمائية للقضية غيرناضجة.وناقشت أيضًا الأسباب المؤدية للطلاق, ومنهاصعوبات التفاهم هذه بعض الاتجاهات في الشخصية مثل العناد والإصرار على الرأي, وأيضاً النزعة التنافسية الشديدة وحب السيطرة وأيضًا الاندفاعية والتسرع في القرارات وفي ردود الفعل العصبية .حيث يغضب الإنسان وتستثار أعصابه بسرعة مما يولد شحنات كبيرة من الكراهية التي يعبر عنها بشكل مباشر من خلال الصياح, أو كان عدائياً تنافسيًا فإنه يبعد الزوجين كلًا منهما عن الآخر ويغذي الكره والنفور وعدم التحمل مما يؤدي إلى الطلاق.

ثانيا: الدراسات التي تناولت قوانين الأحوال الشخصية.

أوضحت دراسة (جيهان عبد السميع محمد احمد,2018) ابرز مظاهر التمييز في مجال التشريعات ضد المرأة المصرية وانعكاساتهاعلي تفاعلات الحياة الاجتماعية المتعلقة بالمجالات الاتية : قانون العمل , قانون الأحوال الشخصية , قانون العقوبات, المشاركة السياسية, القوانين التميزية ضد المرأة. وجاءت أهم النتائج توضح أنه مازال المجتمع المصري ينظر إلى المرأة باعتبارها رمزًا للهوية ويحرص على بقائها في مكانها دون تغيير في أوضاعها حرصًا على المحافظة على الهوية المصرية، من هذا المنطلق نجد أن هناك رفضًا من الرجال للدور السياسي للمرأة أو مجرد المشاركة كناخبة حيث لا تزال النظرة السائدة إلى المشاركة السياسية أنها من اختصاص الرجال لا سيما في مظاهر التمييز ضد المرأة في مجال التشريعات التي تسود فيها الروابط والعلاقات العصبية والريفية و القبائلية.

كما هدفت (دراسة رندا يوسف محمد سلطان ,2017) إلى التعرف على ظاهرة الطلاق بصفة عامة و الطلاق المبكر بصفة خاصة بمحافظة اسيوط للتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث ظاهرة الطلاق المبكر في الآونة الأخيرة بريف محافظة اسيوط, وكذلك التعرف على أهم الآثار المترتبة على تلك الظاهرة على كل من المرأة, وتم عمل حصر بأسماء السيدات اللاتي لهن قضايا في محمكة الأسرة في عام ٢٠١٥ م فكان عددهن من واقع كشوف قضايا محكمة الأسرة ١١٠٠ وتم اخذ عينة حجمها ٢٧٨ سيدة مطلقة بطريقة عشوائية، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان.وفسرت النتائج أن معظم المطلقات حاصلات على مؤهل اقل من جامعى، وأن غالبيتهن تزوجن في سن مبكر، كما انهن يقيمن مع اهل الزوج، أما بالنسبة للاسباب فتعدد الأسباب التي أدت إلى حدوث

الطلاق بعد فترة وجيزة من الزواج منها ماهو نفسي، وماهو إقتصادي، وماهو فسيولوجي، وبالنسبة لآثار الطلاق على المرأة وجد أن من أهم تلك الآثار كانت "مادية".

واشارت دراسة (فهد شلاش خلف,وأخرون,2017) إلي التعرف علي زواج القاصرات و مدى شرعية نكاح البنت القاصرة و أضراره التي قد تلحق بالصغيرة المتزوجة، وعن مدى امكانية وديمومة هذا الزواج, وأيضًل عن مايترتب عن هذا الزواج من مسئولية واعباء صحية ونفسيه تترتب عن الحمل و الإنجاب.وتمثلت أهم النتائج في آن سن البلوغ عند المرأة يختلف من امراة لأخرى ويختلف البلوغ في منطقة عما هو عليه في مناطق أخرى وأن اقل سن تبلغ فيه المرأة هو سن التاسعة من العمر، وقد يتأخر بلوغ المرأة فيصل الى سن الخامسة عشر أو اكثر من ذلك في بعض المناطق الباردة. وان هذا الزواج يعد مصلحة لها وضعًا , وذلك لان الصغيرة التي لم تبلغ سن الزواج قاصرة عن معرفة مصلحتها في الزواج فهي غير قادرة على معرفة الكفء الذي يتقدم لخطبتها.

كما سعت دراسة (نيفين سماحه,2016) إلى إعادة تقييم نقدي لقانون "الخلع" في مصر على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية منذ ظهورها الأول في عام 2000 ، بحلول ظهور الألفية ، حتى هذه الأيام ، وتحديد التناقضات بين منظورها والتطبيق الفعلي على المجتمع نفسه, تعتمد طريقة جمع البيانات في هذه الدراسة بشكل أساسي على مزيج من المراجع القديمة التقليدية كمصادر أولية وثانوية للكتب والدوريات والصحف الرسمية، إحصاءات لكل من الخلع والطلاق خلال الخمسة عشر الماضية واستخدمت الدراسة المنهج الاجتماعي القانوني كل من الخطوط الاجتماعية والقانونية, وإعادة تحديث التفسيرات للآيات القرآنية والتقاليد النبوية لإلغاء قوانين مرنة جديدة تهدف إلى مزيد من المرونة للتخفيف من الحياة الصرامة وخدمة أفضل للمجتمع. **وقد اشارت نتائج الدراسة أنه** على الرغم من أن تقنين قانون الخلع يعتبر نصرًا نسويًا ،واوضح أيضًا دور تطبيق قانون الخلع في حث الناس على فهم لغة القانون نفسه, بموضوعية وعقلانية وودية.

كما تبحث دراسة (مها محمد اسعد,2016) في دراسة التطور التاريخي للشريعة ككل، ثم الانتقال إلى جوانب محددة من قانون الأحوال الشخصية ، وهي الطلاق وحضانة الأطفال. وهي تجادل بأن قانون الأحوال الشخصية قد تم تغييره وتعديله عبر عقود.وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن قوانين الأحوال الشخصية المصرية ليست إلهية على مر التاريخ وقد تم تغييرها وتغييرها وتعديلها والعبث بها, وفي الواقع، هذه القوانين مستوحاة من الدين، ومع ذلك فهي بعيدة عن المكان الذي بدأت فيه، وربما بعيدة عن ما أراده المشرع, حيث أن النظام القانوني المصري نظام مزدوج ؛ بمعنى أن القوانين الدينية التي تمثلها الشريعة تتعامل مع قضايا الأحوال الشخصية، في حين أن القوانين العلمانية هي التي تتعامل مع بقية المجال القانوني.

وقد اهتمت دراسة (أمل أبو الخير أبو الخير طه,2016) بالتعرف علي التغيرات الاجتماعية التي مر بها المجتمع المصري والتي أدت دورها في تغيير قوانين الأحوال الشخصية, والتعرف على دور الحركة النسائية في إحداث تغيير في هذه القوانين. وكذلك التعرف علي اهم إشكاليات قضايا الأحوال الشخصية. واستخدمت الدراسة التحليل السوسيولوجي التاريخي لدراسة العلاقة بين القانون والسياق الاجتماعي، التي تمت صياغة قوانين الأحوال الشخصية في اطاره ، وذلك من خلال متابعة التغيرات والتحولات الأجتماعية - اقتصادية وسياسية - التي طرأت على المجتمع المصري ، وانعكاساتها علي تغير أحوال الأسرة المصرية.ومن أهم نتائج الدراسة تأثر قوانين الأحوال الشخصية بالعديد من العوامل والتغيرات الاجتماعية التي مر بها المجتمع المصري، ومدى ارتباطها بالسياق الاجتماعي للمجتمع باعتبارها تمس شأن الأسرة المصرية. وأثبتت أن هناك علاقة كبيرة بين المطالب النسائية والمطالب الوطنية والسياسية وإن اختلفت من فترة إلى أخرى.

وهدفت دراسة (ريتا ألكسندرا باريرا دا موتا دي سوزا ,2014) إلي عرض التيارات النسائية الرئيسية كفهم للمساواة الجنسية من خلال قدرة القانون على تحفيز التحول في العلاقات الاجتماعية وعدم الثقة في هذه القدرة والفوائد من مفهوم الليبرالية الحديثة لتقديم التقدم الحقيقي والرفاه لجميع البشر. وفهم ماهية هذه المساواة, والتعرف علي تحرير المرأة من قبل الأيديولوجية الأبوية, واستعانت الدراسة بنظرية القانون النسوية كاطار نظري للدراسة. ومن أهم نتائج الدراسة أن النسويات تري النظم القانونية تفقد مشروعيتها وتتغللها صعوبة في تطبيقها لعدة اسباب في عدة أسباب: الأول: لأن ممثليهم(السلطة الابوية)، بغض النظر عن الجنس، يواصلون العمل حسب التعليم والتدريب المستلم، ضمن الطرق القانونية التقليدية. بالنسبة للمحامي ، سيكون الأمر أكثر جرأة من عدم الأمان ما تعلمته دائمًا لتطبيق أشكال حل المشكلات التي تبدو منفصلة تمامًا عن الاتفاقية. سيكون من الصعب تكييف الممارسات مع حقيقة لا تزال تعتبر هامشية - النسوية - أكثر عندما يميل النظام القانوني نحو المحافظة والعقيدة.

كما سعت دراسة (هالة السيد محمد عبدالباقى,2011) في الكشف عن ملامح ومؤشرات هذا الوعى الحقوقي نظريًا وأمبريقيًا, والتعرف على مدى مطالبة المرأة بهذه الحقوق, وتوضيح معرفة المرأة بحقوقها المرتبطة بالأحوال الشخصية ومصدر هذه المعرفة. والتوصل لأهم المعوقات التى تمنع المرأة من المطالبة بهذه الحقوق الممنوحة لها. وأيضاً التوصل لمقترح يساعد فى توعية المرأة بحقوقها ومطالبتها بها فى مجال الأحوال الشخصية. ومحاولة الوصول إلى بعض التوصيات من أجل تنمية هذا الوعى عند المرأة وابراز فاعليتة وربطه بخدمة المجتمع وأهدافه المستقبلية.ومن أهم نتائج الدراسة أن المعلومات التى تعرفها المبحوثات عينة الدراسة حول القانون غير مكتملة ولا تنم عن ثقافة ووعى ولكنها معرفة سطحية وليس لها علاقة بالقانون أو بمضمونة ولا يعرفون أيضاً الطرق السليمة التى يلجأون إليها . فمصادرمعرفتهن متنوعة أبرزها التليفزيون والجرائد والبعض يوضح أنه عرفها عن طريق السينما فالمرأة ليس عندها وقت للقراءة أوالمعرفة .ويتوافق ذلك حول مصادر المعرفة لدى المرأة وخاصة فى الريف والتى تتناسب وثقافتهم ووعيهم ولدرجة تقبلهم واقتناعهم, واثبتت الدراسة أنه مع انتشار التعليم يجعل المرأة قادرة على تلبية احتياجاتها. فالمرأة المتعلمة يتوفر لديها الوعي الكافي في أغلب الأحيان للمطالبة بحقوقها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

ومن هنا يمكن القول بأن الدراسات التي تناولت دور السينما المصرية في معالجة قضايا المرأة سعت إلى تغيير قوانين الأحوال الشخصية ولكنها اوضحت إن تلك الافلام تمثل نسبة قليلة مقارنة بالأفلام التي تصور المرأة بطريقة سطحية وغير واقعية(نظرة ذكورية). وعلي الجانب الأخر اكدت الدراسات التي تناولت قانون الأحوال الشخصية أنها بحاجة ماسة إلى التغيير والتطور بناءًا علي تطور دور المرأة ومكانتها داخل المجتمع . ولذلك لابد من وجود حل للعديد من القضايا, وتسليط الضوء على القوانين والقضايا المعاصرة التي تعيشها المرأة والتي تستجد كل يوم ويتطلب تجديد للقوانين والقواعد التى تنظم الأحوال الشخصية، ولذلك سوف تسلط الباحثة الضوء على القضايا التي تناولت قوانين الأحوال الشخصية في السينما المصرية حيث سوف ساهم بشكل كبير في رصد الثغرات القانونية التي تعاني منها المرأة جراء المطالبة بحقوقها المشروعة.

الإستراتيجة المنهجية للبحث :

1- نوع الدراسة

تعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية, وذلك لانها تقوم بتحليل مجموعة من الأفلام السينمائية المصرية موضوع الدراسة, واستخراج نتائج عامة حول تلك القضايا المثارة "قضايا الأحوال الشخصية"وطريقة عرضها في الأفلام.

2-منهج الدراسة

سيتم الاستعانة بمنهج تحليل المضمون الكيفي لعينة من الأفلام السينمائية التي تناولت قضايا الأحوال الشخصية, حيث تحاول الباحثة تحليل مضمون الرسائل المقدمة عبر وسيلة الاتصال السينمائية(الأفلام), تحليلًا دقيقًا في ضوء الفرضية الأساسية للبحث وأهدافه والإطار النظري الموجه للدراسة ونتائج الدراسات السابقة. (شارلين هس – بير , 2011, ص25)

3-عينة الافلام

سوف تقوم الباحثة بتحليل عينة عمدية من الأفلام السينمائية التي ناقشت قضايا الأحوال الشخصية المصرية منذ بداية اهتمام السينما المصرية وذلك للكشف عن أثر التحولات الاجتماعية عامة وأثر الحركة النسائية المصرية تحديدًاعلي تغير نمط القضايا التي اهتمت بها الأفلام السينمائية عادة , وهذه الأفلام هي: (الزواج 1933– دهب 1953- أين عمري 1957- الزوج العازب 1966 -الزوجة الثانية 1967- نحن لانزرع الشوك 1970- أريد حلاً 1975- اسفة ارفض الطلاق 1980– الشقة من حق الزوجة 1985– الجلسة سرية 1986– التحدي 1988 - لحم رخيص 1995 – محامي خلع 2002- أريد خلعا 2005). فقد عكست هذه الأفلام المعاناة التي تلقاها النساء جراء بعض القوانين المجحفة, ومن ثم مثلت هذه الأفلام صرخة نسوية من اجل العمل علي تغيير هذه القوانين أو بعض موادها خاصة في الفترات التي كان فيها السياق الاجتماعي العام مواتيًا لإحداث هذه التغيرات. وسوف يتم الاختيار بناءً علي تصنيف قضايا الأحوال الشخصية التي اهتمت بها هذه الأفلام، مثل:(بيت الطاعة, حضانة الاطفال, زواج القاصرات, تعدد الزوجات, الطلاق , النفقة , النسب, الخلع).

4-مصادر جمع البيانات :

سوف يتم جمع المادة الميدانية من عدة مصادر:- مادة اتصالية امبريقية: من موقع يوتيوب للأفلام لعينة مقصودة من الأفلام التي تناقش قضايا الأحوال الشخصية التى سبق الإشارة اليها. والدراسات والتقارير الصحفية والاعلامية التي تناولت القضية ومواد القانون المعدلة في كل حقبة تاريخية

5- أساليب التحليل والتفسير:

- التحليل الكيفي لعينة الافلام المختارة, مدعومة بنتائج المقابلات مع العاملين في الحقل السينمائي وعينة الجمهور.
- وسوف يتم تفسير البيانات في ضوء قضايا الاتجاه النسوي ومدخل النوع الاجتماعي لرصد الفجوة النوعية داخل الاعمال السينمائية التي تتناول قوانين الأحوال الشخصية.

المفاهيم الأساسية

قضايا الأحوال الشخصية

يقصد بالأحوال الشخصية من الناحية اللغوية: حالة الشيء وشخصيته وحالة الإنسان من حيث حواسه المتغيرة ومعنوياته. والشخص هو كل جسم له إرتفاع ومظهر، وغلبة في الإنسان، يسمى الجمع بين

الأشخاص والأشخاص. الأحوال الشخصية بمعناها تعني تلك الخصائص التي تميز الواحد عن الآخر (موسوعة المفاهيم الاسلامية,ص8)

ومن الناحية الإصطلاحية, فتعد **قضايا الاحوال الشخصية** هي أحكام ومبادئ وأسئلة تنظيم العلاقات داخل الأسرة، بما في ذلك أحكام الخطبة والزواج والمهر والنفقة وواجبات الزوجة تجاه زوجها والطلاق وفصل القاضي عن الزوجين والفصل والنسب والرضاعة الطبيعية وحضانة الطفل والميراث والوصية والهبات.(مجموعة من المؤلفين, غير منشور,ص8)

ويعد قانون الأحوال الشخصية هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد الاسرية بدء من صلة النسب والخطبة والزواج وما ينشأ عنه من مصاهرة وولادة وولاية وحضانة الاطفال وحقوق وواجبات لكل من الزوج والزوجة, وما قد يعتري العلاقة الزوجية من مشكلات تؤدي إلى الطلاق أو الانفصال أو الخلع. وتصدر الأحكام القضائية في منازعات الأحوال الشخصية طبقاً لقوانين الأحوال الشخصية المعمول بها، ويعمل فيما لم يرد بشأنه نص في تلك القوانين بأرجح الأقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة. وتصدر الأحكام في منازعات الأحوال الشخصية بين المصريين غير المسلمين المتحدي الطائفة والملة طبقاً لشريعتهم فيما لا يخالف النظام العام.[3]

والتعريف الاجرائي لقضايا الاحوال الشخصية: هو مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم حياة الأسرة والعلاقة بين افرادها, وتدعو إلى مزيد من المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات بين الطرفين.

والتعريف الاجرائي للسينما المصرية: هو فن عظيم ذو تاثيرات قوية يعرض علي شاشات ضخمة مستهدفًا جمهور واسع, ويتناول عدة قضايا ومواضيع توثر تاثيرًا بالغًا في المشاهدين, ويعمل علي إعادة بناء الاحداث محاولًا وصول معلومات أو افكار معينة للجمهور المشاهد.

الإطار النظري

1-النظرية النسوية

تنطلق الدراسة من النظرية النسوية باعتبارها من أكثر الإتجاهات النظرية اهتمامًا بحقوق المرأة عامة والأسرية علي وجه الخصوص من حيث المناداة بالمساواة في الحقوق الخاصة بالحياة داخل إطار الأسرة(Abasat Pour Mohammad,2017,p62) فقد إنحازت النسوية إلي الاهتمام **بمحيط العائلة** منذ بدايتها, فوصفت حياة النساء المتزوجات **بأنها تمثل خبرات قاسية**, لذلك فهي تدعو إلى تحرير النساء من هذا الخضوع وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية بشكل يحقق فرصًا متساوية للرجل والمرأة معاً. ولذلك أكدت النسوية علي اهمية وضع حقوق للمرأة كحق التخلص من التبعية والاضطهاد وعدم المساواة والظلم الذي تعاني منه النساء.(Marianne Boe,2015,p55)

بدأت النسوية كحركة سياسية واجتماعية ظهرت بوادرها بادئ ذي بدء بعد عصر النهضة، وتكاملت مع الثورة الفرنسية وتبلوُر النظام الليبرالي في الغرب، وتخطت ثلاث موجاتٍ، واتخذت اتجاهات مختلفة،

ومن بينها :الليبرالية ، والاشتراكية، والماركسية والثقافية والراديكالية ، وصولاً إلى الإسلامية. ثم تحولت خلال القرن العشرين إلى مجموعة من التصورات الفكرية والفلسفية التى تسعى لفهم جذور وأسباب التفرقة بين الرجال والنساء, وذلك بهدف تحسين أوضاع النساء وزيادة فرصهن في كافة المجالات. وقد كان الهدف الرئيس الذي تسعي إليه النظرية النسوية في موجتها الأولي هو الارتقاء بمجمل المكانة الاجتماعية والفكرية للمرأة, (فاتن أحمد على ,2011 ,ص28) وذلك في إطار دعوتها لحق المرأة في التعليم والعمل مساواة بالرجل (مارجو بدران,2000, ص201)

وقد برزت العلاقة بين الحركة النسوية والقانون – وخاصة قانون الأحوال الشخصية- منذ اوائل خمسنيات القرن التاسع عشر أي تزامنًا مع الموجة الأولي لها, ومع ظهور الموجة الثانية تطورت افكارها تجاه حرية المرأة, التي تحولت من مجرد فكرة الحقوق الاجتماعية والانسانية للمرأة إلى حركة تمركز المرأة حول ذاتها, والاهتمام بحياتها الشخصية والجنسية لذلك اهتمت بقضايا الانجاب والاجهاض, بينما تميزت الموجة الثالثة كمحاولة رفع وعي النساء بانفسهن كنساء, وانحازت إلى قضايا متطرفة حول المساواة كرفض مؤسسة الزواج والدعوة إلي المثلية الجنسية. (Mary Lyndon Shanley1989,p88)

ومن هنا قامت الدراسات النسوية للقانون التي اطلق عليها "الفقه القانوني" علي أساس الكشف عن الأسس الابوية للقانون لتحديد وتوصيل وجهات نظر النساء واحتياجاتهن وحقوقهن. *(Scales, Ann ,2006.*,p37)

كذلك اهتمت النظرية النسوية أيضًا بتاثير مضمون الأفلام السينمائية في زيادة الوعي بالحقوق القانونية والاجتماعية والسياسية للمرأة, ولذلك دعت إلي اقامة سينما بديلة تقوم علي تقديم موضوعات هادفة تساهم في خلق مناخ جديد للمراة والأسرة وكذلك المجتمع. *(Levit, Nancy,2015.* ,p19)

وبناءً علي ذلك تعد الحركة النسوية لها دورًا كبيرًا في تغيير القوانين لصالح المراة, وتم تعديل القوانين أكثر من مرة, وقامت النسويات بمجهودات عميقة في سبر معاناة المرأة سواء من خلال المقالات أو الكتب أو الجميعات أو من خلال أفلام عرضت بشكل مرئي معاناة المراة من القوانين الجاحفة التي لازالت تسير علي خطي الموروثات العتيقة, ولكن لاتزال أيضًا تحتاج الي كثير من الجهود للنهوض بوضع المرأة وبالتحديد داخل نطاق الاسرة.(رياض عبد الحبيب القرشي, 2008,ص48)

2- مدخل النوع الاجتماعي

تبلور هذا المدخل في دراسة قضايا النساء منذ سبعنيات القرن العشرين, ليحل محل المداخل التقليدية التي تدرس أوضاع النساء, ويسعي هذا المدخل إلي سد الفجوة النوعية في جميع المجالات وعلي رأسها قوانين الأسرة سعيًا نحو تحقيق العدالة بين الجنسين, حيث تكشف هذه القوانين عن صور من التمييز الصارخ بين الرجال والنساء (عصمت حمد حوسو,2009, ص5)

وتسعي العدالة الجندرية إلى تحقيق التساوي التام في التعامل مع كلاً من الرجال والنساء بناء على الاحترام الكامل لاحتياجاتهم (مثنى أمين الكردستاني، 2014, ص37). بالإضافة إلى المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية وكذلك الفرص.(ANCA GHEAUS,2012)

تأتي أهمية الأطر النظرية المتصلة بالبحث الراهن في كون هذه الاطر قد تناولت حقوق النساء عامة, ومايتعلق بمسائل الاحوال الشخصية تحديدًا كما ابرزت الدور الذي لعبته وسائل الاعلام وعلي رأسها السينما , في إبراز هذه القضايا. ومن ثم, يعد القانون هو احد المؤسسات الاجتماعيه التي تحقق الامن والامان لكل افراد المجتمع, وبما أن المرأة فردًا من هذا المجتمع وتعتبر أيضًا من الفئات المهمشه في هذا المجتمع، فكان لابد من وضع التشريع الذي يناسب حقوقها لخلق حياه عادلة تسعي إلى نهضة المجتمع وارتقاءه لذلك طالبت الحركه النسويه بناءًا على هذا التدهور في الوضع القانوني للمراه باصلاحه لتحمي للمرأة حقوقها ويجعلها تشعر بالامن والامان وبوضع نفسي مطمئن, وهذا الوضع الايجابي يساعد في تقدم الاسره التي تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية وباعتبارها اللبنة الأساسية بناء المجتمع وإصلاحه ونهضته وتطوره.

نتائج الدراسة

أولاً مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة

1- بداية اهتمام السينما المصرية بقضايا الأحوال الشخصية

انشغلت السينما منذ بدايتها بقضايا المرأة, ولهذا قدمت محتوي ينادي بتحرير المرأة وتغيير النظرة السطحية لها. حيث قامت بنقد وتعديل النظام السائد في البنية الاجتماعية الذي جعلت الرجل هو المحور الاساس والمرأة التابع له(رفض السلطة الابوية). ورغم أن الأفلام السينمائية منذ بدايتها حتى اوخر الاربعينات كانت كما يقول النقاد ضعيفه, ولكنها ناقشت قضية من أهم قضايا الأحوال الشخصية وهي بيت الطاعة في فيلم الزواج الذي يعد علامة بارزة ومضيئة في تاريخ التشريعات القانونية، وعلي أثره تم طلب تعديل القوانين, وتنوعت القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية في الفترات اللاحقة, واصبحت اكثر منهجية في عرض قضايا المرأة والاسرة.

2- أهم الأفلام السينمائية التي تناولت قضايا الأحوال الشخصية

توصلت الدراسة إلى أن السينما المصرية تناولت في العديد من أفلامها عدة قضايا مرتبطة بقوانين الأحوال الشخصية بداية من فيلم الزواج عام 1933 الذي تناول **قضية بيت الطاعه** وأيضا فيلم نحن لانزرع الشوك الذي قدم هذه القضية بعد اكثر من 37 عاماً, وأيضا فيلم أريد حلًا, ومن جانب أخر تناول فيلمي أين عمري 1957 ولحم رخيص **قضية زواج القاصرات.** بينما فيلمي الزوج العازب عام 1966 والزوجة الثانية 1967 استعرضوا قضية **تعدد الزوجات**. وقدعرضت **قضية الطلاق** عدة أفلام مثل أريد حلًا – أسفة ارفض الطلاق- الشقة من حق الزوجة) وناقشت أفلام الأثار المترتبة علي الطلاق مثل **قضية النفقة** في فيلم أريد حلًا , **وقضية حضانة الاطفال** في أفلام مثل الشقة من حق الزوجة , التحدي. وتناولت أيضًا أفلام مثل دهب عام 1953 والجلسة سرية عام 1986 , ولحم رخيص عام 1995 **قضية النسب**. وهناك أفلام تناولت **قضية الخلع** مثل محامي خلع , وأريد خلعًا.

3- العلاقة بين مضامين قوانين الأحوال الشخصية وطبيعة السياق الاجتماعي التي يمر بها المجتمع المصري

اشارت الدراسة بتميز كل مرحلة تاريخية بسياق اجتماعي مختلف عن المراحل الأخري, وهذا ادي إلى تنوع واختلاف القضايا المطروحة في الأفلام السينمائية المصرية وأيضًا التغيرات المستحدثة في قوانين الأحوال الشخصية, حيث تميزت فترة العشرينات بثورة 19 ومشاركة المرأة في تحرير الوطن, حيث نادت أيضًا بتحرير نفسها من القيود التي تحصرها داخل المنزل وقامت بخلع الحجاب, وأيضا حركة هدى شعراوي كان لها دورٌ محوري في التطور الذي لحق أوضاع المرأة وبالتالي في التحول الهائل الذي مرّ به المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين، مما شن حملة إصلاحيه على قانون الاحوال الشخصيه حول زواج القاصرات وتعدد الزوجات وبيت الطاعة والطلاق للضرر.

وفي فترة الخمسنيات والستنيات"حكم عبد الناصر" جاء توقف النشاط النسائي المصري بناءًا علي تعليمات الدولة, وإتجه النظام في تلك الفترة بالاهتمام بالمرأة ولكن تحت وطاة الدولة حيث قام بالمساواة في التعليم والعمل, ولكن ابتعد عن وضع تغيرات جذرية في قوانين الاسرة وكلف بها المؤسسة الدينية, وسمي الوضع النسائي في تلك المرحلة ب"نسوية الدولة"

ولكن في فترة السبعنيات والاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي تغيرت اوضاع الدولة حيث اضطر السادات إلى رفع يده من سياسية التعيين التي كانت توفر فرص للمرأة لتحلقها بقدم المساواة مع الرجل كما في المرحلة السابقة, ولكن أثرت المعاهدات والمواثيق الدولية علي نشاط الحركات النسائية في تلك الفترة, وحدوث تغيرت قوانين الأحوال الشخصية بناءًا علي جهود جيهان السادات وسمي قانون 1979 ب"قانون جيهان" حيث ساهم بشكل كبير في تغيير اوضاع المرأة والسعي نحو حقوقًا أكثر لها حيث استمر الوضع القانوني الخاص بالاسرة اكثر من50 عاماً بدون تغيير رغم تغير وضع المرأة في المجتمع.

وأشادت الدراسة أن فترة الثمانيات إلي وقتنا هذا تغيرت بشكل عميق اوضاع المجتمع بناءًا علي اتباع سياسية الخصخصة وبروز شكل جديد للمراة سمي ب"المرأة الجديدة" علي الرغم من رفض قانون 1979 وتعديلة بقانون 1985 الذي قلل الحقوق التي حصلت عليها المرأة, ولكن من جانب أخر نشطت الحركات النسوية والمعاهدات والمؤتمرات الدولية بشكل كبير وأثرت في زيادة المطالبة بالمساواة وبرفض اضطهاد النظام الابوي, ودعت إلى تغييرات قانونية ملحة ادت إلي صدور قانون الخلع أو قانون سوزان مبارك عام 2000 لتبدء الالفية الجديدة بوجود نظام قانوني جديد يسعي إلى مساواة المرأة بالرجل في "حق التطليق" وقد كان نصرًا كبيرًا للمرأة عبر الفترات التاريخية السابقة. وبعد ذلك انشات محكام الاسرة بقانون رقم 10 لسنة 2004 ليضيف اهتمامًا أخر بقضايا الأسرة بعيد عن المحاكم الأخري مراعيًا لعدم وضع مشاكل المرأة والطفل وسط الجرائم والحوداث, وذلك حرصًا علي حقها في المطالبة بحقوقها.

ولقد توصلت الدراسة أنه رغم ربط قوانين الأحوال الشخصيه بالسياق الاجتماعي فكان لابد أن تتغير بتغير الاوضاع المجتمعيه سواء الاقتصاديه أو السياسيه أو الاجتماعيه, ولكن رغم ذلك قابله تغير ضئيل في قانون الأحوال الشخصية. ورغم أيضًا ارتباط البعد الديني بقوانين الأحوال الشخصية إلى أنه في كثير

من الحالات تبتعد عن تحقيق الشريعة الاسلامية، وتقترب من العادات والتقاليد الثقافيه(القضاء الابوي أو ابوية القضاء).

4- الآليات التي ساهمت في صياغة أو تعديل قوانين الأحوال الشخصية

تعد من أهم الاليات التى ساهمت في تعديل قوانين الأحوال الشخصية هي السينما, حيث ساهم فيلم **أريد حلًا** في تغيير القوانين في عام 1979 لصالح المرأة.

ولكن اشارت الدراسة إلى اليات أخري ساهمت بجانب السينما في تغيير قوانين الأحوال الشخصية,حيث كانت **لمنظمات المجتمع المدني** دورًا هامًا في معالجة الثغرات التشريعية ورصد تنفيذها من خلال المساهمة في تعزيز وتطوير قوانين الأحوال الشخصية, ومن أهم هذه المنظمات الحركة النسائية المصرية التى بدأت بإنشاء هدي الشعرواي الاتحاد النسائي عام 1923, ومن ذلك الحين اصبحت قوي كبيرة, رغم أن في فترة حكم عبد الناصر توقف نشاط الحركة النسائية ولكن كن علي استعداد بمحاولة رصد التغيرات التي احدثها النظام في تلك الفترة والتطورات السياسية والاقتصادية فيها, إلى أن صارت في الثمانينات قوي لايستهان بها.

وأيضا شكلت السيدات الاول "زوجات الرؤساء" دور كبير في تطوير قوانين الأحوال الشخصية حيث شكلت قوة ضاغطة علي تغيير بعض مواد القانون, حيث بالحاح من جيهان السادات قام السادات باصدار قانون سمي" قانون جيهان "عام 1979. ولكنه احدث ضجة كبيرة نالت علي أثره المرأة حقوًقا لكم تنالها فيما قبل, رغم صدور بعد ذلك مرسوم بعدم دستوريته.

وأيضا شكلت **سوزان مبارك** دورًا بارزًا في ازدياد حقوق المراة في الثمانيات وفيما بعدها, وكانت تدعو دائما إلى دمج المرأة في التنيمة المجتمعية. وسمي قانون الخلع باسم "قانون سوزان مبارك " نسبة إلي المجهودات التي قدمتها من خلال توفير حقوقًا للمرأة وحقها في التطليق مقابل تنازلات مادية. وأيضاحظرت من زواج البنات قبل بلوغ 18 عامًا رغم أنها تزوجت مبارك في سن 17 عامًا، كما سمحت للزوجة بالسفر دون موافقة زوجها ,وبناء علي ذلك تعرضت لكثير من الانتقادات لمخالفتها الشريعه الاسلامية.

5- تأثير المعالجة السينمائية لقضايا الأحوال الشخصية علي المجتمع والمرأة والأسرة

ويمكننا أن نعتبر الأفلام السينمائية وسيلة من أكثر وسائل التواصل تأثيرًا في الشباب بل وفي المجتمعات بشكل أساسي، كونها تؤدي رسائل اتصالية سلبية أو ايجابية ذات تأثير قوي، منها ما هو موجه ومنها ما هو غير موجه، فقد يكون هذا العرض السينمائي موجه لتعديل سلوك أو لتقديم ظاهرة إجتماعية أو لدراسة واقع إجتماعي أو غير ذلك. وقد شهدت الفترة الماضية تزايدًا ملحوظًا في عدد الأفلام السينيمائية التي تؤدي دورًا مهمًا في القضايا المجتمعية، بل وبالأحرى من ذلك في تعديل بعض القوانين والأنظمة، وقد كان النصيب الأكبر لهذه الظاهرة هو تعديل بعض قوانين الأسرة التي تتعلق الزواج والطلاق والخلع والنسب وغيرها من القضايا المهمة التي كان لها بالغ التأثير في حياة المجتمعات

العربية، وقد شهدت تلك الطفرة السينيمائية عددًا كبيرًا من إنتاج تلك النوعية من الأفلام القانونية، تلك التي تعالج التعديلات الجوهرية للقانون أو تؤدي إلى نشأة قانون من الأساس كان غير موجود مسبقًا.

وقد توصلت الدراسة إلى معالجة الأفلام السينمائية لاشكالية القوانين والصياغات القانونيه ومعرفه مدى كسرها في التطبيق العملي لها. والمشاكل التى تواجهها المرأة في تطبيق قانون ما والحث علي ضرورة وضع حد اقصى لمده زمنيه التي ينظر فيها لقضيه بعينها, لما له من نواتج تؤثر سالبًا على المرأة سواء نفسيه أو ماديه وعدم استقرارها وهناك احكام كالنفقه والحضانه لابد من تنفيذها مباشره بعد الطلاق وهذا مراعاة حقوق الطفل في حياه مستقره ومستقبل افضل. عقوبات غاضعه للازواج التي تقصر في حق الزوجه السابقه وابنائها, وهذا صاغته أفلام مثل أريد حلًا والشقة من حق الزوجة والتحدي.الذي ساهمت بشكل كبير في الوعي القانوني للمرأة من جانب, ومن جانب أخر بضرورة تغيير القوانين التي تعد أداة اساسية في ظلم المرأة في ظل منظومة الزواج.

ثانيًا : مناقشة النتائج في ضوء دلالات الإطار النظري

انطلقت الدراسة من النظرية النسوية ومدخل النوع الاجتماعي في تاكيدهم علي أنه يمكن لنظام قانوني جيد الهيكلة والتنفيذ، أن يكون عنصرًا رئيسيًا في منع العنف والتحيز وبالاخص ضد المرأة. وينبغي ألا يقتصر القانون على الحماية المباشرة من العنف البدني والجنسي وتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة الرجل، بل ينبغي أيضا أن يتجنب تفاقم العنف النفسي ضد المرأة في المجالين العام والخاص. ولذلك جاءت معظم قوانين الأحوال الشخصية لردع أي انتهاك لحقوق المرأة ومنع الإعتداء النفسي ضدها وتحقيق التساوي الكامل في الحقوق والواجبات بينها وبين الرجل. واعتبرت المؤسسات النسوية بشكل عام قانون الأحوال الشخصية قانونًا مجحفًا بحق النساء, وفيه كثير من التمييز ضد النساء, ولايحقق الامان لكل أسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص, رغم أن الشريعه الاسلامية منحت المرأة الاهلية القانونية كاملة, واعطتها كامل الحق في التصرف باموالها وشئونها بما لايتعارض مع الاحكام الاسلامية.

وافضت كلًا من النسوية والجندر إلى المطالبة بتطورًا ملحوظًا في قوانين الاحوال الشخصية والسعي نحو صياغة جديدة تحمل في طياتها عدالة اجتماعية أو كما يطلق عليها عدالة النوع الاجتماعي, وتعني العدالة في التعامل بين كلا من الرجال والنساء بناء علي الاقتراح المتكامل لاحتاجاتهم (بما يتصمن ذلك تعاملات عادلة أو تعاملات مختلفة لكنها تعتمد علي المساواة في الحقوق والمكاسب والحريات المدنية والسياسية وكذلك الفرص.

وقد ناقشت النسوية الدور الهام القانوني للمراة في الاسرة من ضمن الامور الاساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين, وهي المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في الزواج والطلاق والملكية وانهاء قوانين الاسر التميزية, ولذلك اهتمت منذ بدايتها بالمعاملة القانونية والاجتماعية للنساء المتزوجات كقضية سياسية, حيث كانت تمنح السلطة القانونية للزوج فقط, ولكن من الثمانينات دخلت الاصلاحات القانونية الفعلية في حيز التنفيذ التي تنص علي المساواة بين الجنسين في الزواج والغاء السلطة القانونية, أو مايطلق عليها الجندر" المساواة المطلقة " الذي تعني المساواة المتكافئة بين الرجل والمرأة.

وبناءًا علي ذلك يسعي كلًا النسوية ومدخل النوع الاجتماعي إلى إيجاد وحماية الفرص المتكافئة للنساء عبر التشريعات والوسائل الديمقراطية مثل قوانين المساواة في الاجر والغاء القوانين التحيزية ضد المرأة مثل "قضية الطاعه – تعدد الزوجات" التي تجعل للنساء والرجال حقوقًا متساوية امام القانون.

ثالثًا: مناقشة النتائج في ضوء التراث البحثي

توصلت الباحثة من خلال مسح التراث البحثي إلى أهمية زيادة الوعي بضرورة تغيير بعض هذه القوانين, بالإضافة إلى الدور الذي لعبته السينما ومنظمات المجتمع المدني واهمها الحركة النسائية المصرية والسيدات الاول, هذا بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة, والتى بدأت في الربع الأخير من القرن العشرين. بعبارة أخري, ثمة مجهودات مدنية وأخري حكومية ساهمت في دفع حركة التغيير.

افضت الدراسة أن هناك دراسات اتفقت نتائجها علي أهمية دور الأفلام السينمائية في معرفة المراة بحقوها القانونية وأيضا السعي نحو معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المصرية, وكذلك اشارت إلى دورها الكبير في تغيير الواقع الاجتماعي والقانوني للمراة وأن الرجال أو المجتمع بصفة خاصة يشكل قيود عائقة لادوار المراة والنهوض بمكانتها. واجمعوا ان عرض المشكلات التي تواجها المراة في ظل الحياة الزوجية وبعد انفصالها هي أسباب تقترب كثيرة من الواقع, وإن واقع السينما لا ينفصل عن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تنطلق من أن السينما دائماً مرآه للمجتمع تتناول قضاياه وتناقش همومه. لكن المفارقة تكمن في أن السينما يجب أن تكون في طليعة المجتمع وان تنهض بالمجتمع متجاوزة واقعها التاريخي.

رغم أن هناك دراسات اشارت إلي سلبية الافلام السينمائية في تكريس صورة سلبية عن المراة مثل قيمة المرأة الاستهلاكية مما أخل بقدسية الأنثى : إلام والزوجة والحبيبة، وأن أن قيم الجنس والعنف المصاحبة لموضوع المرأة إنما هي من مظاهر المجتمع الاستهلاكي الغربي, الذي يعتقد أن هاتين الثيمتين(المراة والجنس) هي التي تجلب الجمهور لشباك التذاكر, وأشارت أيضًا إلى أن المرأة تُقدم بصورة مشوهة وأدوار متدنية وأن الرجل اعلي شانًا وتاثيراً في المجتمع , وأيضا قدمت بأنها كائن ضعيف وسلبي واحيانا بأنها تكون سببًا في دمار الأسرة بل والمجتمع.

واكدت مجموعة من الدراسات علي دور الحركة النسوية في التغيير القانوني المصري للحصول على المساواه مع الرجل وتحقيق العداله الاجتماعيه من اجل مجتمع تنموي, واشارت أيضا إلى دورها في تحقيق مفهوم المرأة الجديدة, وتسعي الحركة النسوية إلى تحدت التقاليد والعادات التي تواجهه المرأة لبناء مجتمع ينهض بافراده.

وعلي الجانب الأخر توصلت مجموعة من الدراسات أن كافه التعديلات التي اجريت على قانون الأحوال الشخصية خلال الفترات التاريخيه المختلفه جاء كاستجابه لحاجه المجتمع في العمل على حل مشكلات اجتماعيه واقتصاديه وسياسيه تمر بها, وابرز هذه القضايا تقنين القانون في ما يتعلق بمشكلات الطلاق واسبابه وصولًا إلى الخلع كحق لها في التطليق وقضايا النفقه سواء للزوجه أو الابناء .

- وعلي هذا تشير الدراسة الراهنة الي أهمية إجراء المزيد من الأفلام السينمائية التي تسعي إلى تغيير قوانين الأسرة انطلاقًا من الدور الفعال التي تلعبه في تحريك الرأي العام نحو التعبير الصريح عن معاناة المراة في ظل جمود قوانين الأحوال الشخصية الحالية.
- وتوصي أيضا الدراسة الراهنة بتغيير العديد من قوانين الاحوال الشخصية واهمها سرعه اجراءات الخلع والطلاق وكذلك حل ملحقاته من نفقة وحضانة للاطفال مع دعوي الطلاق نفسها لتفادي الكثير من تضيع الوقت امام المحاكم. وأيضًا فرض عقوبة كبيرة علي زواج الرجل بامرأة أخري دون علمها " تعدد الزوجات" لانه يمثل خطرًا نفسيًا عليها فلها الحق أن تقبل أو ترفض وهذا يعد مطلبًا ملحًا لانسانيتها. وكذلك الغاء بيت الطاعة لانه لايتناسب مع المتطلبات العصرية للمرأة ومساواتها بالرجل.

المراجع:

الكتب العربية

- الرحبي , ميّة, (2014), *النسوية قضايا ومفاهيم*.,ط1, دمشق, الرحبه للنشر والتوزيع
- القرشي, رياض عبد الحبيب ,(2008)، *النسوية :قراءة في الخلفية المعرفية لخطاب المرأة في الغرب* ،ط1, اليمن, دار حضرموت للنشر.
- الكردساني, مثني امين, (2004), *حركات تحرير المرأة من المساواة الي الجندر:دراسة اسلامية نقدية* , ط1, تحرير محمد عمارة,الكويت , دار القلم للنشر والتوزيع
- بير, شارلين هس,(2011) *البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية*,ط1, تحرير هناء الجوهري , محمد الجوهري,, القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- بدران مارجو ,(2000) , *رائدات الحركة النسوية المصرية والاسلام والوطن* , ترجمة علي بدران ,القاهرة ,المشروع القومي للترجمة .
- حوسو,عصمت محمد, (2008), *الجندر : الابعاد الاجتماعية و الثقافية* ,عمان, دار الشروق
- خليل العمر, معن ,(2012),*علم اجتماع الجندر* ,ط1, دار وائل للنشر والتوزيع
- علي , فاتن أحمد, (2011), *عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة : صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي*" , منشور فى علياء شكري, علم اجتماع المراة , ط1 , مكتبة زهراء الشرق
- مجموعة من المؤلفين , *موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، الأحوال الشخصية*، المكتبة الشاملة الحديثة، من خلال الرابط التالي:https://shamela.ws/book/433/10
- كتاب موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، الأحوال الشخصية، المكتبة الشاملة الحديثة, من خلا الرابط التالي:

https://waqfeya.net/book

الرسائل الجامعية والابحاث العلمية

- أبو الخير, أمل أبو الخير (2016) ،" التغير الاجتماعي وتشريعات الأحوال الشخصية في المجتمع المصري" ، رسالة ماجستير, قسم اجتماع ، كلية البنات, القاهرة , جامعة عين شمس .
- أحمد, جيهان عبد السميع محمد (2018), مظاهر التمييز ضد المرأة في مجال التشريعات : رؤية سيسيولوجية للواقع المصري حوليات اداب عين شمس , المجلد 46,عدد اكتوبر , ص95 :110.
- الصيفي, مروة عبد الغني, (2019) ,معالجة موضوعات الطلاق في المسلسلات والأفلام المصرية في اتجاهات الجمهور نحو المرأة المطلقة ,رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة: كلية الإعلام قسم الإذاعة والتلفزيون.

- بكري, شيماء سمير, (2012), معالجة السينما المصرية لظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى : دراسة تحليلية لمجموعة من الأفلام السينمائية المصرية فى الفترة من (١٩٦٠ -٢٠٠٠) رسالة للحصول على درجة الماجستير فى علم الاجتماع , كلية اداب, القاهرة, جامعة عين شمس .

- حليم, حنان (2005) , الاثار الاجتماعية للخلع : دراسة مقارنة بين الخلع والتطليق, القاهرة , مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية .

- ريشة, إلهام عاشور محمد (2019), التغيرات الاجتماعية والسينما المصرية :دراسة تحليلية لعينة من الافلام الروائية في الفترة من , 2005 :2015 رسالة دكتوراة , قسم الاجتماع ,كلية البنات, القاهرة, جامعة عين شمس .

- زهران, اريج البدراوي (2011) ، "السينما المصرية مصدرًا لمعرفة المرأة بحقوقها" المجلة العربية لعلم الاجتماع - مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب, القاهرة, جامعة القاهرة

- سلطان, رندا يوسف محمد, (2017) ,دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط, Assiut J. Agric. Sci., (48) No.(271-287).

- عبد العزيز, رباب السيد, (2010),"دور الأفلام السينمائية والمسلسلات التي يعرضها التليفزيون في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المصرية", دراسة تحليلية وميدانية , رسالة دكتوراة, قسم الإذاعة والتلفيزيون , كلية الإعلام ,القاهرة, جامعة القاهرة.

- عبد الباقي, هالة السيد محمد (2011), "وعى المرأة المصرية بحقوقها القانونية :دراسة ميدانية على عينة من السيدات المتقاضيات بمحكمة الأسرة بالشرقية" , رسالة دكتوراه قسم الاجتماع- كلية الآداب, القاهرة, جامعة الزقازيق

- فهد شلاش خلف, وأخرون(2017), زواج القاصرات بين الشريعة والقانون, مجلة الجامعة العراقية, العدد٢ / ٣٧ , العراق , جامعة تكريت ,ص40: 63.

- محمد, حازم انور وأخرون,(2020) معالجة الأفلام السينمائية لقضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية وعلاقتها باتجاهات الفتيات نحو الزواج - دراسة تحليلية على قناتي روتانا ونيل سينما, مجلة بحوث التربية النوعية,جامعة المنصورةع57 ., القاهرة, ص271: 295.

- محمود ,إنجي حلمي (2014),المشكلات الأسرية في الأفلام السينمائية بالقنوات الفضائية وعلاقتها بإدراك الشباب لهذة المشكلات, رسالة دكتوراة, القاهرة , جامعة الممنصورة .

المراجع الاجنبية

- ANCA GHEAUS,(2012) "GENDER JUSTICE" JOURNAL OF ETHICS & SOCIAL PHILOSOPHY, VOL. 6, NO. 1 .

- Abasat Pour Mohammad,, Behnam Ramazani,Mahdi Mohammad Zadeh,(2017) Personal status and exceptions of the national law enforcement regarding it, Estação Científica (UNIFAP), vol 7, no1, p.62.
- *Levit, Nancy(2015). Feminist legal theory : a primer. Verchick, Robert R. M. (Second). New York* ,p19
- Marianne Boe ,(2015)"Family Law in Contemporary Iran: Women's Rights Activism and Shari'a,I.B.TAURIS ,LINDON -NEWYORK
- Nivine Samaha(2016), Khul' in Egypt Between Theory and Practice a Critical Analysis for Khul' Implementation A Thesis Study, The degree OF Masters of Arts, The American University in Cairo.
- Maha Muhammad Asaad(2016),"THE DIVINITY OF PERSONAL STATUS LAW IN EGYP A Thesis Submitted to the Department of Law In partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in International Human Rights Law, School of Global Affairs and Public Policy, The American University in Cairo.
- Mary Lyndon Shanley(1989) ,Feminism, Marriage, and the Law in Victorian England,Princeton universirtypress, Princeton,new jersey.
- Rita Alexandra Barreira da Mota de Sousa(2014),"Teorias Feministas Do Direito:a Emancipação do Direito pela Mulher Dissertação de Mestrado Dissertação apresentada como requisito parcial para obtenção do grau de Mestre pelo Programa de Pósgraduação em Direito do Departamento de Direito da ,PUC-Rio. PONTIFÍCIA UNIVERSIDADE CATÓLICA.
- Steve Greenfield ,(2001)" Film & the Law" ,Cavendish publishing limited,London-sydeny .
- Samia kadry,"sociological readings", unpublished paper.
- *Scales, Ann (2006). Legal Feminism: Activism, Lawyering, and legal Theory. New York: University Press*

Personal Status Issues As Reflected In Egyptian Cinema

Reham ali mohammed ibrahim

PHD Degree –Department of Sociology
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt
rehamzahran855@yahoo.com
Prof./ Samia Kadri Wanis
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt

Abstract

The study aims at detecting and analyzing the role of Egyptian cinema in showing and discussing personal-status issues as well as their reflection on the policies related to modifying or drafting their laws in the light of the general social context in which these cinematic works appeared. The researcher relied on analyzing a sample of movies that discussed Egyptian personal-status issues, since the Egyptian cinema began to be interested in revealing the impact of social transformations in general and that of the feminist Egyptian movement in particular on highlighting these transformations. The sample consists of the following movies (Az-zawāj, Dahab, Aina ‘Umrī, Az-zuj al-‘Azib, Az-zawja Ath-th ā niyya, Naḥnu lā Nazra’ Ash-shawk, Urīdu Ḥalan, Āsifa Arfuḍ Aṭ-ṭal āq, Ash-shaqa min Ḥaq Az-zawja, Al-jalsa Siriyya- At-taḥadī, Laḥm Rakhīṣ, Muḥāmī Khul’, Urīdu Khul’an). These movies include many issues related to personal-status like (obedience house, custody, under-age marriage, polygamy, divorce, alimony, children ancestry, *khul’*.) The findings of the study clarified that these films represent a feminist scream to work on modifying these laws or some of them; these did not only change the laws, but also the social look to women and their sufferings, as all organizations and people sympathized with them.

Keywords: Personal Status Issues, Egyptian Cinema, Family laws and movies